

E



التوزيع: عام
E/ESCWA/17/4(Part I)/Add.4
١٥ نيسان /أبريل ١٩٩٤
ARABIC
الأصل: بالإنكليزية

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة السابعة عشرة
٣١-٢٩ أيار /مايو ١٩٩٤
عمان

البند ٦(١) من جدول الأعمال المؤقت

DOCUMENT SECTION

تقرير الأمين التنفيذي عن نشاطات اللجنة

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنين ١٩٩٣-١٩٩٢

تقرير عن
إنشاء لجنة إقليمية معنية بالموارد الطبيعية

المحتويات

الصفحة

١	أولاً- الأهداف
٢	ثانياً- التعاون والتنسيق بين مؤسسات المياه في منطقة الاسكوا
٣	الف- على الصعيد الوطني
٤	باء- على الصعيدين الإقليمي والدولي
٦	جيم- آليات التنسيق القائمة
٨	ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات

المرفقات

٩	المرفق الأول- الآلية المقترحة للتعاون والتنسيق في قطاع المياه
١٧	المرفق الثاني- المؤسسات المعنية بالموارد المائية في منطقة الاسكوا

قائمة جداول المرفق

١٩	-١ المؤسسات الدولية (المكاتب الإقليمية)
٢٠	-٢ المنظمات الإقليمية العربية
٢١	-٣ التنظيم في الجمهورية العربية السورية
٢٣	-٤ التنظيم في العراق
٢٤	-٥ التنظيم في لبنان
٢٥	-٦ الترتيبات المؤسسية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أولاً - الأهداف

- ١ تم التأكيد في مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالمياه الذي عُقد في مار ديل بلاتا في عام ١٩٧٧ ، وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية المعقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ ، على الحاجة الى تعزيز التعاون والتنسيق على المستوى الاقليمي في المجالات الواردة أدناه . وقد بيّنت التقييمات التي أجرتها اللجان الاقليمية ضرورة اتخاذ اجراءات فورية وبذل جهود منسقة لمعالجة الطلب المتزايد على الموارد المحدودة وزيادة الضغوط عليها . ويجب بالطبع بحث الجواب المتصلة بكمية الموارد ولكن يجب كذلك معالجة المسائل المتصلة بنوعية المياه والأثر البيئي وتلوث المياه السطحية ومستودعات المياه الجوفية .
- ٢ وفيما يتعلق بالتعاون الاقليمي وممارسة المهام التنسيقية من قبل الهيكل والآليات القائمة، هناك قلق شديد حول قدرة الوكالات والمنظمات العاملة في مجال المياه على تلبية الاحتياجات المتزايدة ومعالجة القضايا الأساسية الناشئة عن تعقد نظم المياه في المنطقة وعن تزايد الضغوط على هذه النظم . ويجب وضع ترتيبات لتشجيع نقل التكنولوجيا وتسهيل تبادل المعلومات المتصلة بالاحواض العابرة للحدود . ومن الضروري وجود جهاز مناسب لتنسيق، وتسهيل، تدفق المعلومات . وتحسين التنسيق بين الوكالات من شأنه أن يضمن تكامل الانشطة المتصلة بالمياه وتجنب حدوث ازدواج لا حاجة له وثغرات، في الانشطة .
- ٣ واحد التصورات هو أن يكون الجهاز المقترح هيئة تشكل منتدى لتنظيم أنشطة مشتركة جديدة بين البلدان . وسوف تتكاثف المنظمات العربية والوكالات الدولية والمجتمعات المانحة لمساعدة البلدان على تحقيق أهداف استراتيجيتها المائية بمزيد من الكفاءة والفعالية . وهذا التقرير يتضمن اقتراحات بإنشاء جهاز لتسهيل التعاون والتشاور فيما بين الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) حول مسائل فنية مختلفة في مجال المياه .
- ٤ وبغية تحقيق الأهداف الواردة أعلاه، تم ايفاد بعثات الى معظم بلدان الاسكوا لتبادل الآراء، والتشاور، مع المسؤولين المعنيين فيما يتعلق بشكل الجهاز المقترح . وتم الاتفاق مع خبير استشاري للمساهمة في هذا التقرير .

ثانياً- التعاون والتنسيق بين مؤسسات المياه في منطقة الاسكوا

٥- إن الماء هو مورد نادر في معظم منطقة الاسكوا، فنصيب الفرد من الموارد المتاحة منخفض ومن المتوقع أن يزداد انخفاضاً خلال العقود القادمة إذا استمر نمو السكان بالمعدلات العالية الحالية (أو حتى بمعدلات أقل). وسعياً إلى تلبية الطلب المتزايد، اتّخذ العديد من البلدان خطوات هامة في التطوير التنظيمي والمؤسسي. وقد أُنشئت في منطقة الاسكوا هيئات مختلفة للقيام بمهام تتصل بتقييم الموارد المائية وتخصيصها وتخطيطها وتنميتها وإدارتها. وتختلف إطارات العمل والمسؤوليات من بلد إلى آخر.

٦- وعلى الرغم من أن الآلية المقترحة في هذه الوثيقة تعنى أساساً بمهام التعاون والتنسيق على المستوى الإقليمي فإن الدول الأعضاء هي الجهات الأساسية المستفيدة من هذا التعاون وهذا التنسيق؛ وتوجد في كل منها عدة مؤسسات تمثل شركاء محتملين في الأنشطة الإقليمية. ويمكن تحقيق أقصى ما يمكن من فوائد التعاون إذا روعيت مصالح مختلف المؤسسات والإدارات الوطنية مجتمعة.

٧- ومن الضروري تحقيق التنسيق على الصعيد الوطني أولاً. فهناك العديد من العاملين والشركاء المعنيين بالأنشطة الإقليمية المتصلة بالمياه، كما أن الإطارات المؤسسية الحالية الموجودة في بعض البلدان هي في الواقع إطارات معقدة (بسبب تعدد مسائل إدارة الموارد المائية نفسها)؛ ولذلك فإنه نادراً ما يكون من الممكن تفويض جميع مهام التطوير والإدارة إلى مؤسسة واحدة.

٨- وأحد أهم العوامل التي تؤثر على تأسيس وكالات جديدة هو الانفجار السكاني، ولا سيما في المناطق الحضرية حيث أدت تأثيرات الهجرة وارتفاع معدلات النمو الطبيعي إلى زيادة كبيرة في الطلب على المياه.

٩- ونقص المياه في المناطق الحضرية أصبح يمثل مشكلة كبيرة نظراً إلى أن العديد من هذه المناطق كثيرة السكان موجود فوق مستودعات مائية غير منتجة أو فوق مجتمعات مائية مالحة. وبالإضافة إلى ذلك فإن النقص في المياه في المناطق الحضرية والريفية على السواء، يكون عادة مصحوباً بطلب متزايد لأغراض الري الزراعي. والتوسيع الحضري وتحوله المنطقة يعنيان أن يكون قطاعان فرعيان - هما قطاع «إمدادات المياه والمرافق الصحية» وقطاع «الزراعة المروية» - من الاهتمامات الأساسية.

١٠- وترتدي المرفق الثاني قائمة المؤسسات المعنية بأشطة المياه (الشركاء المحتملون) والعاملة على الصعيد الوطني أو دون الإقليمي أو الإقليمي. وتناقش في الأجزاء التالية بعض الخصائص العامة لهذه المؤسسات والمنظمات، مع التأكيد على مجالات مثل تجزؤ الإطار المؤسسي واللامركزية وتفويض السلطات والدمج والتنسيق.

الف- على الصعيد الوطني

١١- إن الهيكل المؤسسي على الصعيد الوطني يشمل عموماً ثلاثة أنواع من السلطات:

(أ) تقوم سلطات اتخاذ القرارات والتنسيق بتحديد السياسات وبتخطيط وتنسيق الأعمال/الأنشطة؛

(ب) تتولى الهيئات الاستشارية تقديم المشورة إلى سلطات اتخاذ القرارات والتنسيق وتعاون معها؛

(ج) تضطلع الهيئات والسلطات التنفيذية بالأعمال/الأنشطة.

١٢- وهذه الأنواع الثلاثة من السلطات يمكن أن تكون جميعها قائمة على المستوى الوطني والإقليمي و/أو المحلي مما يضمن تغطية المناطق من خلال وحدات لامركزية ذات علاقات هرمية في إطار التوعين الأول والثاني من السلطات المذكورة أعلاه.

١٣- وعلى الرغم من أن عدة نظم في إدارة المياه (الجوانب الأساسية منها) لا زالت تتسم بالمركزية فقد شهد النصف الثاني من هذا القرن اتجاهها نحو تفويض السلطة واللامركزية. ومع زيادة الطلب على المياه أصبحت المشاكل العديدة الناجمة عن ذلك تمثل عبئاً هائلاً على الهياكل الوطنية الحكومية. ويمكن حل هذه المشاكل بسهولة أكبر إذا طبقت اللامركزية على الهياكل المؤسسية ذات الصلة. وقد أوصى المؤتمر الدولي المعنى بالمياه والبيئة الذي عقد في دبلن عام ١٩٩٢، «بتفويض مهام التنمية والإدارة المتكاملتين للموارد المائية إلى المستويات الدنيا المناسبة التي ستتضمن تمثيل الجهات المعنية أو المتأثرة ودمج الطلب في القطاعات المختلفة». (يمكن أن تكون هذه «المستويات الدنيا» متمثلة في المؤسسات القائمة أو السلطات المسؤولة عن الأحواض).

١٤- وتعدد المؤسسات وتجزؤ السلطة لا يتيحان بالضرورة عن اتجاهات التخطيط الوطنية التي تهدف إلى تحقيق نظام لامركزي. فقد تم تطوير معظم الهياكل المؤسسية في منطقة الأسكوا، عموماً، في النصف الثاني من هذا القرن، وكان تدخل الدولة في مسائل المياه خلال هذه الفترة مطبوعاً بتقاسم المسؤوليات بين عدد كبير من السلطات التي أنشئت مع تزايد الطلب على المياه والمشاكل المتصلة بذلك.

١٥- وهذا التقاسم للمسؤولية فيما بين العديد من مؤسسات المياه (وهو أمر شائع في عدد من بلدان المنطقة) أدى إلى تجزؤ قطاع المياه، خصوصاً في اليمن ومصر. وفي اليمن توجد عدة وزارات وسلطات أخرى معنية بالمياه. وفي مصر توجد، بالإضافة إلى وزارة الأشغال العامة والموارد المائية (الهيئة

الأساسية المسؤولة عن الموارد المائية السطحية والجوفية معاً)، خمس وزارات أخرى معنية بأنشطة الموارد المائية. وفي بلدان أخرى في منطقة الاسكندرية فإن المنظمات المائية «الشريكية» هي أقل تعقيداً وقد حدث نوع من الاندماج الهيكلي خلال العقد الماضي. وفي الجمهورية العربية السورية، أنشئت وزارة الري لتحل محل وزارة سد الفرات، وتوجد الإدارات المعنية بالمياه في وزارة الأشغال العامة والموارد المائية. أما في الأردن فإن وزارة الري هي الآن مسؤولة عن تطوير الموارد المائية وإدارتها والمحافظة عليها.

التنسيق على المستوى الوطني

١٦- إن أي نهج يقصد منه ترشيد سيطرة الدولة يتركز حول خيارات أساسين هما: (أ) تركيز المسؤولية والسلطة في مجال المياه في هيئة واحدة، أو (ب) وضع ترتيبات للتنسيق بين السلطات والدوائر المعنية، في جميع المستويات، عن طريق آلية مناسبة. ويطلب هذان الخياران تطبيق الالامركنية على الادارة بحيث يمكن إنشاء السلطات على مستوى الأحواض. وأنسب الحلول هي بالطبع الحلول المرتبطة بالظروف الخاصة لكل بلد.

١٧- والعمل الذي تقوم به أية آلية للتنسيق على الصعيد الإقليمي للاسكندرية لن يكون متسمًا بالفعالية إلا إذا كانت تلك الآلية قائمة كهيئة تنسيق ملائمة وممثلة لمصالح جميع الوكالات المعنية في بلد ما. فالغرض من الأنشطة الإقليمية هو تتميم الجهود الوطنية التي تبذل لمعالجة مشكلات معينة ودعم تلك الجهود. ومن الممكن أن تكون أنشطة مثل التدريب وتبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا موضعًا لاهتمام، وذات فائدة، بالنسبة للوكالات التي تتطلع بنشاطها لها صلة بالمياه. كذلك فإن سلطات التنسيق الوطنية ستكون هي الكيانات المناسبة لتقديم المشورة بشأن اشتراك هيئات وطنية في الأنشطة الإقليمية.

باء- على الصعيدين الإقليمي والدولي

١٨- إن تحديد الشركاء الإقليميين والدوليين المحتملين هو أمر جوهري بالنسبة لإنشاء، وتشغيل، آلية تنسيق جديدة. ومعظم الوكالات والمنظمات التي توفر الدعم الخارجي تشارك في مجموعة كبيرة من الأنشطة المتنوعة التي قد يكون بعضها متصلًا بالمياه. وسيرد في دراسة لاحقة الحديث عن وكالات الدعم الخارجي التي تتطلع بمشاريع مائية كبيرة وتلك التي لها برامج محدودة في مجال المياه؛ ويجب أن تستكمل دورياً المعلومات المتصلة بنشاطها تلك الوكالات. ووكالات الدعم الخارجي الثنائية والمتعددة الأطراف التي ليست نشطة في قطاع المياه في الوقت الحاضر قد تقوم في المستقبل بدعم برامج كبيرة في مجال المياه مع تغير الأولويات حسب تغير الاحتياجات. وينبغي أن يكون تحديد وكالات الدعم الخارجي، بوصفها وكالات شريكية، عملية متواصلة مع تنفيذ واستكمال القائمة الأولية بصورة منتظمة.

-١- المنظمات العربية

- ١٩- ان المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة يتناول موضوع المياه وعددًا من الأنشطة الأخرى. والهدف الأساسي للمركز هو دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الأمن في مجال المياه، ويعني هذا الحفاظ على إمدادات كافية من المياه ذات النوعية الجيدة للسكان الذين يتزايد عددهم بسرعة، وتشجيع التعاون فيما بين البلدان المتاخمة للأحواض العابرة للحدود. وتشمل استراتيجية المركز أيضًا دعم التقييم المستمر والإدارة السليمة ببيئها للموارد المائية في البلدان العربية. ونظراً لوجود قسمي الارضي والمياه معاً في المركز فإن استراتيجية تؤكد على التكامل بين هذين الجانبيين.
- ٢٠- ويمكن للاسكوا، بمقتضى ولايتها، أن تتقدم في اتجاه الادارة المتكاملة بأن تشجع، بالتحديد، إدماج الخطط القطاعية للمياه ضمن إطار السياسة الاقتصادية والاجتماعية الوطنية. وهذا النهج يكتسب أهمية بالغة بالنسبة للعمل خلال فترة التسعينيات وما بعدها.
- ٢١- وهناك تعاون بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية (اليونسكو) ومكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا في الدول العربية (يونسكو/روستاس)، من ناحية، والدول الأعضاء ومنظمات أخرى معنية بأنشطة لها صلة بالمياه في المنطقة، من ناحية أخرى، بشأن تنفيذ المرحلة الرابعة من أنشطة البرنامج الهيدرولوجي الدولي (البرنامج الهيدرولوجي الدولي الرابع، ١٩٩٥-١٩٩٠) المقررة لمنطقة الاسكوا والتي تشمل أهدافها ما يلي:

- (أ) تحسين فهم عمليات الدورة الهيدرولوجية وتحديد الطريقة المناسبة لتوزيع هذه العمليات لتلبية احتياجات التخطيط في خطط إدارة المياه؛
- (ب) وضع توجيهات لبرامج التثقيف والتدريب وتوفير المعلومات المتعلقة بالمياه للجمهور؛
- (ج) توفير منهجيات للتقييم والإدارة المتكاملة للموارد المائية.

- ٢٢- وعلى المستوى دون الإقليمي، يركز مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المؤلف من ست دول، على مسائل المياه التي تكتسب أهمية حيوية بالنسبة إلى دول الخليج.

-٢- مؤسسات التمويل

- ٢٣- تلعب مؤسسات التمويل دوراً رائداً في دعم تقييم الموارد المائية وفي خطط تنمية المياه أو إمداداتها. وعادة ما تقوم الحكومات بنفسها بعمليات التقييم الفعلية (وتعالج مسائل أخرى مماثلة)، وهي مسؤولة في العادة عن إنشاء قاعدة بيانات، وهذا شرط لا بد منه لتنمية الموارد المائية.

-٦-

-٢٤- ويوفر البنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي دعماً كبيراً لبلدان المنطقة من أجل التنمية المستدامة لقطاع المياه. ويوجد عموماً تنسيق جيد بين برامج المياه في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرامج البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة. ويتمثل الهدف من الدعم الخارجي في تعزيز قدرة البلدان على وضع، وإدارة، برامج المياه.

٣- هيئات منظومة الأمم المتحدة

-٢٥- إن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هما من الهيئات النشطة في المنطقة. وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة له في البحرين مكتب إقليمي يعمل على ترويج استراتيجيات المياه الرامية إلى إدراج الاهتمامات البيئية في مشاريع تنمية الموارد المائية. وقد وضعت الفاو برنامج العمل الدولي للمياه والتنمية الزراعية المستدامة لمساعدة البلدان في مجال تخطيطه، وتنمية وإدارة، الموارد المائية بشكل متكمال لتلبية احتياجات الانتاج الزراعي في المستقبل. ولبلغوا هذا الهدف ستقوم الفاو بمساعدة الحكومات والمؤسسات الوطنية في تحديث سياساتها واستراتيجياتها الحالية وفي وضع، وتنفيذ، برامج لتطبيق هذه السياسات. ومن الواضح الآن أنه يمكن تخطيطه، وإدارة، مشاريع الموارد المائية بصورة أفضل لضمان توفر المياه وتحقيق الكفاءة في استخدامها على نحو أوثق في القطاع الزراعي وتقليل الآثار البيئية الضارة مثل تشبع التربة بالمياه ومثل الملوحة.

-٢٦- والمهام والأنشطة المتصلة بالمياه والمنذورة أعلاه لا تشكل سوى جزء من مهام واستراتيجيات «الشركاء» الموجودين والمحتملين في منطقة الاسكوا. وإجراء مسح معمق وكامل للأنشطة القائمة والمخططة للستعينيات وما بعدها سيشكل وظيفة أساسية في الآلية المقترنة.

-٢٧- وتمثل ندرة المياه وتدور موارد المياه العذبة خطراً متزايداً على المنطقة. فالآن من الغذائي والصحة البشرية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية كلها مهددة، وهناك حاجة ماسة لبذل جهود متضافرة لإدارة الموارد المائية بصورة فعالة خلال هذا العقد وفي القرن الحادي والعشرين.

جيم- آليات التنسيق القائمة

-٢٨- أنشئت في منظومة جامعة الدول العربية لجنة تنسيق رفيعة المستوى يتمثل هدفها في تنسيق البرامج التنظيمية للمنظومة. وتجتمع اللجنة مرتين في السنة لدراسة المشاريع والأنشطة المقترنة المتصلة بالبحث والثقيق والتدریب وبالتنمية الزراعية والصناعية والاجتماعية الاقتصادية. ويتم بحث الأنشطة المتصلة بالمياه في إطار برامج البحث والتطوير في مجال الزراعة. وهناك منظمة واحدة فقط هي المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، تعنى بمختلف جوانب تقييم، وإدارة

واستخدام، الموارد المائية (من خلال شعبة الموارد المائية وشعبة الأراضي والمياه)، وتشمل المجالات المشتركة للتنسيق أساساً تنمية الموارد البشرية والآثار البيئية (الاستخدام المائي في الزراعة والصناعة) والوعي العام. ويتم تحقيق التنسيق في هذه المجالات البرنامجية من خلال تخطيطه، وتنفيذها، الأنشطة والمشاريع المشتركة.

-٢٩ وقد ثبت نجاح هذا التنسيق المنظم والقائم منذ مدة طويلة. ويتم جزء كبير من العمل قبل اجتماع لجنة التنسيق، من خلال تبادل المعلومات المتعلقة بالأنشطة المخطط لها وحلقات العمل والمجتمعات التي تعقد لتخطيط المشاريع الرئيسية.

-٣٠ والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي يقيم تعاوناً وثيقاً مع مؤسسات تمويلية عربية أخرى، وهو يسعى حثيثاً لتشجيع الحوار واتباع ممارسات ذات اهتمام مشترك. ويجري تبادل المعلومات بصورة منتظمة بين ذلك الصندوق والمؤسسات المانحة بشأن مسائل تتعلق ببناء القدرات، ولا سيما القدرات المؤسسية وتنمية الموارد البشرية في الميادين المتصلة بالمياه. ويقيم الصندوق أيضاً اتصالات وثيقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بهدف تنسيق أنشطتها في قطاع المياه وفي مجالات أخرى ذات صلة بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية.

-٣١ وعلى المستوى الدولي، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي من لجنة التنسيق الإدارية وهيئات الأمم المتحدة المعنية بأنشطة المياه واللجان الإقليمية أن تضع الترتيبات اللازمة لتعزيز التعاون فيما بين المنظمات. ولتلبية هذا الطلب أنشأت لجنة التنسيق الإدارية الفريق المشترك بين الأمانات المعنية بالموارد المائية (والذي سُمي فيما بعد باللجنة الفرعية للموارد المائية) لهيئات منظومة الأمم المتحدة المعنية بأنشطة المياه.

-٣٢ ويجب أن يصبح التنسيق الفعال من أولويات مجموعات المؤسسات التمويلية وهيئات الأمم المتحدة ومنظمات جامعة الدول العربية والوكالات الوطنية وغيرها من المؤسسات النشطة في المنطقة.

ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات

-٣٣- هناك حاجة إلى آلية إقليمية لتحديد القضايا الأساسية التي يجب بحثها على الصعيد الإقليمي، غير أن هذا لا يعني استحداث آلية جديدة. والخطوة الأولى لمثل هذه الآلية هي استعراض قائمة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتحديد الاحتياجات التي لا تعالجها هذه الهيئات بما فيه الكفاية، مع مراعاة إمكانية «تعزيزها» لتمكينها من الأضلاع بالمهام المطلوبة منها. وقد تم جمع قائمة بأسماء المنظمات الإقليمية والدولية وغيرها من المؤسسات القائمة المعنية بأنشطة المياه في منطقة الاسكوا (المرفق الأول). وولايات هذه الهيئات (حتى وإن تم تعزيزها) لا تسمح لها بمعالجة بعض المشاكل أو القضايا الأساسية ذات الأهمية الوطنية والإقليمية. والتنسيق فيما بين المؤسسات والمنظمات غير فعال بل أنه أحياناً ليس موجوداً. ومن المهم جداً معالجة بعض القضايا الهامة إقليمياً نظراً إلى أن مشاكل المياه تتزايد بسرعة. وضمان توفر المياه أصبح هدفاً طويلاً الأجل لجميع بلدان المنطقة.

-٣٤- وهناك حاجة أيضاً لتنسيق أكثر فعالية ولدرجة أكبر من التعاون بغية دعم الجهود الوطنية (يرد في المرفق الأول وصف لآلية المقترحة لهذا الغرض).

-٣٥- وستساهم هذه الآلية المقترحة، التي تمثل منتدى للتحاور بين جميع الأطراف المعنية، مساهمة كبيرة في بلوغ الأهداف الوطنية. وسيستخدم هذا الترتيب لتحقيق الانسجام بين سياسات، وبرامج، المنظمات الدولية والإقليمية والثنائية، وفقاً لما ترغب فيه، وتوصي به، البلدان المعنية. ويقترح أن تكون هذه الآلية نتيجة مبادرة من جانب البلد المعنوي وألا تفرضه المنظمات أو الجهات المانحة التي توفر الدعم للمنطقة.

-٣٦- والآلية المقترحة ليست هيكلًا جديداً أو منظمة منفصلة، ولا هي مصممة كوكالة تنفيذية، بل ينبغي أن تعتبر إطاراً لتوفير الدعم للهيئات المنفذة القائمة وتسهيل التبادلات فيما بين الدول الأعضاء بهدف تحسين التعاون والتنسيق ولدعم مشاريع الموارد المائية التي تديرها الدول.

-٣٧- والمعلومات التي تم الحصول عليها من المسؤولين المعنيين في عدد من بلدان الاسكوا تشير إلى أنه ينبغي أن تأخذ الاسكوا بهذه الآلية المقترحة من خلال عقد سلسلة من الاجتماعات وحلقات العمل والندوات التي يمكن من خلالها للمسؤولين المعنيين بالموارد المائية أن يناقشوا قضايا مختلفة في مجال المياه (الموارد المائية المشتركة؛ والتقنيologies الجديدة في مجال المياه؛ وبناء القدرات؛ وتقدير وتخطيط الموارد المائية وسياسات تلك الموارد وغيرها ذلك). ومن المرجح، مع مرور الزمن، أن تؤدي هذه اللقاءات إلى قيام مجلس إقليمي للتنسيق في مجال الموارد المائية (أو جهاز مشابه). ولضمان بلوغ هذه النتيجة فإن البرنامج الفرعي للموارد المائية للفترة ١٩٩٥-١٩٩٤ يتضمن عقد اجتماعين حول التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات النشطة في قطاع المياه. ومن المتوقع أن يناقش خبراء المياه من مختلف بلدان المنطقة خلال هذين الاجتماعين مشاكل مختلفة في مجال المياه.

المرفق الأول

الألية المقترحة للتعاون والتنسيق في قطاع المياه



الف- الآلية المقترحة

١- إن الآلية المقترحة هي آلية بسيطة نسبياً و مصممة أساساً لتسهيل أعمال التنسيق في مجال الموارد المائية على الصعيد الإقليمي. ويمكن تكليف «مجلس إقليمي للتنسيق في مجال الموارد المائية» بمهمة استعراض، و متابعة، التقدم الذي أحرز في جدول أعمال القرن ٢١ بشأن قضايا المياه العذبة. ويجب اقامة روابط دائمة مع آلية متابعة على المستوى الإقليمي؛ وسيسمح هذا الترتيب بإجراء استعراض دوري للتقدم المحرز في القضايا المتصلة بالمياه في جدول القرن ٢١. ونظراً إلى أن الآلية المقترحة تشتمل قاعدة للتشاور والحوار، فإنها ستتجدد البلدان على القيام بدور حيوي في تحديد الأنشطة المقبلة وتنسيق المشاريع الجارية ومعالجة المشاكل القائمة والمحتملة التي تواجه المنطقة. وتكون هذه الآلية القائمة على المبادرة القطرية أكثر استجابة لاحتياجات الفعلية للبلدان المعنية.

باء- الأهداف

- ٢- سيسعى المجلس الإقليمي لتنسيق أنشطة الموارد المائية إلى تحقيق الأهداف التالية:
- (أ) تنسيق سياسات وبرامج الموارد المائية للمنظمات الدولية والإقليمية والثنائية؛ وتوفير الدعم لبلدان المنطقة؛ وصياغة أنشطة مقترحة حسب الاقتضاء؛
- (ب) تشجيع التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في القضايا المشتركة أو في مكافحة الآثار السلبية الناجمة عن تنمية الموارد المائية؛
- (ج) توفير قاعدة لتشجيع الحوار وتبادل الآراء بشأن القضايا المشتركة بين الدول؛ ودعم تطوير الآليات المؤسسية لتنسيق إدارة الموارد المائية على مستوى الأحواض؛
- (د) القيام، على أساس دوري، باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ مجالات برامج المياه العذبة في جدول أعمال القرن ٢١.

جيم- مهمة التنسيق

٣- إن التنسيق هو المهمة الأساسية للآلية المقترحة. فبلدان المنطقة تنتهي إلى منظمات دون إقليمية وأقليمية ودولية متعددة؛ وسيكون من المفيد لجميع الأطراف المعنية أن تعمل على تنسيق المهام التي تتضمن عناصر مشتركة وتحقيق الانسجام في السياسات والنهج ذات الاهتمامات المشتركة. وما يكتسب نفس القدر من الأهمية هو الحاجة إلى التنسيق بين المنظمات دون الإقليمية والإقليمية التي تتداخل صلاحياتها وذلك بهدف تجنب صياغة برامج، وأنشطة، متضاربة.

-١٢-

٤- والتعاون والتنسيق سيعزّزان أيضاً عملية نقل التكنولوجيا وسيشجعان البحث المشترك. ومن الممكن أن يكون مجلس التنسيق بمثابة مركز لتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء ووكالات الدعم المتعددة الأطراف والثنائية والمنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية.

٥- والجهاز المقترن سيكون، على الأرجح، أكثر فعالية في تنفيذ خططه وبرامجه إذا كانت له صلة وثيقة بهيئات وعمليات اتخاذ القرارات في منظومة الأمم المتحدة.

دال- مهمة التخطيط

٦- إن مجلس التنسيق سيساعد البلدان في وضع استراتيجيات طويلة الأجل لتلبية طلبات السكان الذين يتزايد عددهم بسرعة، مع مراعاة الاستمرارية.

٧- ومن الشروط المسبقة للتخطيط الموارد بشكل متكمّل إجراء تقييم وتحليل شامل لتنمية الموارد المائية في الوقت الراهن وللأهداف والأولويات والمشاكل الوطنية والقضايا الأساسية.

٨- ومن الممكن أن يساعد المجلس الحكومات في تقييم مجموعة متنوعة من الترتيبات المؤسسة للتخطيط اللامركزي. وستكون درجة اللامركزية وتفويض المهام والمسؤوليات للمستويات المناسبة مرتبطة إلى حد بعيد بالظروف والأوضاع في كل بلد.

هاء- الادارة المتكاملة للموارد المائية

٩- يتصل أحد النهج الجديدة التي تتضمنها توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بالادارة المتكاملة للموارد المائية والتي تكتسب أهمية حاسمة في التسعينيات وما بعدها.

١٠- وتشجيع هذا النهج الجديد القائم على التفاعل وعلى تعدد القطاعات في مجال ادارة الموارد المائية يمثل إحدى المهام الأساسية لمجلس التنسيق المقترن. وهذا المفهوم يستند إلى فهم أفضل للتفاعل بين تنمية الموارد المائية والتنمية الاقتصادية الاجتماعية، وإلى إدارة مجموعة كاملة من الأنشطة المختلفة في إطار تحدي محدودية الموارد، خصوصاً من حيث ادارة المعارض من الموارد والطلب عليها، وكذلك من حيث استدامتها من الناحية البيئية.

واو- مهمة نقل التكنولوجيا والبحث

١١- يجب تعزيز النظم القائمة لنقل التكنولوجيا في مجال تقييم وادارة الموارد المائية. واستخدام أساليب المحاكاة لتحليل نظم المستودعات المائية الأرضية واستحداث طرق للتوقع ونماذج للتخطيط

الاقتصادي يحتاج الى تطبيق أساليب جديدة، من بينها استخدام «نظم المعلومات الجغرافية»، لجمع وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بقطاعات متعددة.

١٢- وإيجاد مصادر جديدة لامدادات المياه يتطلب بذلك جهود مكثفة في مجال البحث التطبيقي. ومن الطرق الفعالة للتركيز على المشاكل التي تواجه بلدان المنطقة فيما يتعلق بإيجاد حلول فعالة من حيث التكاليف، تشجيع تنسيق أعمال البحث والتعاون الفني فيما بين هذه البلدان، ومن ثم تحسين سبل الاتصال بين الباحثين والمصممين والمسؤولين عن التنمية.

١٣- وسيتولى المجلس المقترح تقييم متطلبات تعزيز القدرات التكنولوجية والمساعدة في نقل ونشر المعلومات والخبرة الفنية (بدعم من المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف). والطرق غير التقليدية لتوزيع قاعدة الموارد، مثل تحلية المياه وإعادة استخدام المياه، هي طرق هامة تحتاج الى المزيد من التطوير.

زاي- وضع استراتيجيات إقليمية لبناء القدرات في قطاع المياه

١٤- إن تقييم قطاع المياه هو من الخطوات الحيوية لوضع استراتيجية لبناء القدرات في قطاع المياه. والتقييم الفعال يتطلب أولاً بحث السياسات الانمائية والمؤسسية والأدوات التنظيمية القانونية والاحتياجات من الموارد البشرية. ووفقاً لما ورد في اعلان «دلفت» فإن بناء القدرات ينطوي على ما يلي:

- (أ) وضع سياسة واطار قانوني مناسبين؛
- (ب) التطوير المؤسسي الذي يشمل مشاركة المجتمعات المحلية؛
- (ج) تنمية الموارد البشرية وتعزيز النظم الادارية.

١٥- والمجلس المقترح سيساعد في تنسيق أنشطة وكالات الدعم الخارجي، وسيشجع بعد ذلك هذه الوكالات نفسها على مواصلة هذا التنسيق.

١٦- ووكالات بناء القدرات هي المنظمات غير الحكومية والرابطات المهنية والجامعات ومراكز التدريب ومعاهد تنمية الموارد البشرية.

حاء- الهيكل التنظيمي

١- الاسم والمقر

١٧- سيطلق على الجهاز المقترح إما اسم «المجلس الإقليمي لتنسيق أنشطة الموارد المائية» أو اسم «اللجنة الإقليمية لتنسيق أنشطة الموارد المائية». وسيكون موقع المجلس خلال السنوات الثلاث الأولى

- ١٤ -

في مقر الاسكوا للاستفادة الى أقصى حد من مدخلات الاسكوا خلال المراحل الخامسة الاولى. وفي الاجتماع الثالث للجمعية العامة للمجلس، يمكن اتخاذ قرار بنقل مقر المجلس الى أي دولة عضو ترغب في استضافته.

- ٢ العضوية

- ١٨ ستشمل عضوية المجلس على الدول الاعضاء في الاسكوا وكذلك على ممثلي المنظمات الإقليمية والدولية والوكالات المانحة (كأعضاء منتسبي).

- ٣ الهيئات

سيكون المجلس مؤلفا من الأجهزة التالية:

- (أ) جمعية عامة؛
- (ب) لجنة استشارية؛
- (ج)أمانة.

(أ) الجمعية العامة

- ١٩ تتضم الجمعية العامة «الدول الاعضاء» في الاسكوا وستجتمع مرة في السنة لبحث برنامج المجلس وتقييم نتائج الأنشطة السابقة و/أو الجارية على أساس التقارير المقدمة من الأمانة الدائمة.

- ٢٠ وسيعقد اجتماع الجمعية العامة للمجلس في مقر الاسكوا أو في بلد يطلب استضافة الاجتماع. ويترأس البلد المضيف الجمعية العامة للمجلس. وإذا استضافت الاسكوا الاجتماع، يتم انتخاب رئيس لذلك الاجتماع من قبل الجمعية العامة للمجلس.

(ب) اللجنة الاستشارية

- ٢١ تكون اللجنة الاستشارية مؤلفة من عدد من الأخصائيين من البلدان التي تمثل مختلف المناطق الهيدرولوجية الفرعية (البحر الابيض المتوسط والخليج وغيرها) ومن ممثلي عن المنظمات المعنية ب المختلفة المياه في المنطقة (هيئات الامم المتحدة، والهيئات التابعة لجامعة الدول العربية، والوكالات المانحة، وغيرها). وسيحدّد عدد الخبراء من كل مجموعة من الشركاء (من بلدان ومنظمات) بناء على قرار الجمعية العامة للمجلس التي تقوم، بعدئذ، بتعيين هؤلاء الخبراء استنادا الى توصية الأمانة أو الدول الاعضاء.

-٢٢-

وستوفر الأمانة الدعم لعمل اللجنة الاستشارية الذي يشمل ما يلي:

١) تنظيم فريق عامل مخصص لتناول مجالات البرامج ذات الأولوية التي تقتربها الجمعية العامة للمجلس؛

٢) إعداد توصيات من شأنها أن تساعد الجمعية العامة للمجلس في الاطلاع بمهام التنسيق والتخطيط والتعاون وغيرها من مهام المجلس؛

٣) تنظيم الأهداف والاستراتيجيات العامة من خلال تصميم برنامج لفترة سنتين، وتقدير احتياجات الميزانية واقتراح مصادر محتملة للدعم المالي للبرامج واستعراض تنفيذ البرامج؛

٤) تنظيم ندوات وحلقات عمل وحلقات تدريب قصيرة بدعم من الأمانة العامة للمجلس.

(ج) الأمانة

-٢٣- تقوم الاسكوا، في المرحلة الأولى، بتعيين أمين للمجلس، وبعدها يصبح المجلس، تدريجياً، جهازاً مستقلأً وقائماً بذاته. ويساعد الأمين عدد صغير من الموظفين.



المرفق الثاني

المؤسسات المعنية بالموارد المائية في منطقة الاسكوا



(الإثنان عشر) جمهورى (السبعين) - (الجدول الأول)

الجدول ٣ - المنشآت الأقلية العربية

الجدول ٣ - التنظيم في الجمهورية العربية السورية

الجدول ٣ - (تابع)

السلطة	المؤسسة	الوحدة الفرعية	المنطقة المشورة	الصلاحيات
وزارة الإسكان والمرافق دائرة مياه الشرب	البلد بكماله	دمشق	البلد بكماله	تحديد مصادر مياه الشرب وترقيتها، دراسات متعلقة بتنمية الموارد المائية (خاصة إجراء دراسات المياه الجوفية).
موارد المياه الجوفية.				(أ) تسميم مثارات إمدادات مياه الشرب والمرافق المائية وتنقيتها، (ب) إمدادات المياه والمرافق المائية وتنقيتها.
المؤسسة العامة لمياه الشرب والمراقبة المعمدة	في البلد	دمشق وعواصم كل محافظة	المحافظة المعمدة	الشرب والملاحة وتنمية مياه الشرب والمراقبة المائية ومحاقنها.
البلد بكماله				(أ) حماية نزوية موارد المياه المعدنية، (ب) تسميم الموارد المائية، (ج) تنمية الموارد المائية، (د) تسميم شبكات الري.
هيئة البيئة العامة		-		البلد بكماله
الشركة العامة للدراسات المائية		-		البلد بكماله
الشركة العامة للدراسات المائية		-		البلد بكماله
وبياه الشرب				البلد بكماله
مشكلات إمدادات المياه، مشاريع الري.				مشكلات إمدادات المياه، مشاريع الري.

الجدول ٤- التنظيم في العراق

المؤسسات	المنطقة المشمولة	المقر	السلطنة	المؤسسة
وزارة الرى	بغداد	البلد بكماله	-	-
جمع البيانات الهايدرولوجية ^١ تنفيذ المنشآت الهايدرولوجية ومشات الري وبياناتها؛ اجراء دراسات استقصائية عن المشاكل المتعلقة بال المياه الموجودة في الغرارات؛ دراسات متعددة بالسائل والترسب في الانبار؛ تأهيل وإصلاح السدود العدائية.	-	(أ) جمع البيانات الهايدرولوجية ^١ (ب) تنفيذ المنشآت الهايدرولوجية ومشات الري وبياناتها؛ (ج) بال المياه المتعلقة بالسائل والترسب في الانبار؛ (د) تأهيل وإصلاح السدود العدائية. (ه) خفر الابار وتميمها ^٢ (ب) تنفيذ آبار المياه وبيانتها؛ (ج) الدراسات الاستقصائية الهايدرولوجية؛ (د) تقدير المياه الجوفية وتقدير إمكاناتها.	-	-
المؤسسة العامة لل المياه الجوفية	بغداد	البلد بكماله	بغداد	-
معهد دراسات المياه والاتربة -	بغداد	البلد بكماله	بغداد	(أ) هيدرولييات المياه السطحية والمياه الجوفية، والسلوك الهايدرولوجي فيها البحيرات والانبار؛ (ب) تحسين أساس琵 الري؛ (ج) دراسة المشاكل الهايدرولوجية بهدف تعظيمفائدة من التصميم.
مجلس البحث العلمي للمائية	بغداد	البلد بكماله	بغداد	(أ) الدراسات الاستقصائية الهايدرولوجية (ب) وإدارة الموارد المائية؛ (ج) إجراء بحوث عن المشاكل الفنية المستخدمة؛ المتعلقة بالمياه وتحليل تلك المشاكل.
وزارة الزراعة والاصلاح الريفية	بغداد	البلد بكماله	بغداد	(أ) استصلاح الراضي، دراسات المياه الجوفية الموجه نحو معالجة القضايا المتصلة بالزراعة المدروية. (ب) القضايا المتصلة بالزراعة المدروية.
الشركة العامة للمياه الجوفية	بغداد	البلد بكماله	بغداد	(أ) دراسة نظم الوديان وطرق ملء مستودعات المياه الجوفية؛ (ب) تنمية مستودعات المياه الجوفية في الوديان والبلد وشبكة القاحلة في
مؤسسة إنماء الصحراء -	بغداد	البلد بكماله	بغداد	(أ) إجراء البحوث المتصلة بهيدرولوجيا المناطق (ج) إنفاذ.

-٢٤-

الجدول ٥ - التنظيم في لبنان

السلطنة المؤسسة	الوحدة الفرعية	المقر	المنطقة المشولة	الصلاحيات
وزارة الموارد المائية والكهرباء	المنطقة الفرعية	البلد بكامله	البلد بكامله	(١) تقييم الموارد المائية، (ب) جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بال المياه وتخزينها؛ (ج) تنظيم مشاريع المياه وتنميةها؛ (د) تحطيط الموارد المائية وإدارتها.
مصلحة إمدادات مياه الشرب والمجاري	-	البلد بكامله	البلد بكامله	(١) تصميم مشاريع إمدادات مياه الشرب وتنفيذها وصيانةها؛ (ب) توفير خدمات المراافق الصحية، وجمع البيانات وتنقيتها ومعالجتها والتخلص منها.
مصلحة الأبحاث الزراعية	-	البلد بكامله	البلد بكامله	(١) إجراء الدراسات الاستقصائية عن عمليات الصرف، وتقدير تسميات المعرف البديلة، ومارسات التشغيل والصيانة؛ (ب) الأخذ بمسالب الرى الحديثة، والاقتصاد في استخدام المياه، ونظم الادارة؛ (ج) جمع البيانات الميدانية وحفظها في الأرشيفات والمخزن.
جوف نهر الليطاني	بيروت	البلد بكامله	البلد بكامله	(١) الدراسات الميدانية والصرف؛ (ب) دراسات الرى والمياه وتنقيتها وصيانتها. (ج) تنفيذ مشاريع المياه وتنقيتها وصيانتها.
مصلحة المدارس والابتدائين	محلحة المدارس والابتدائين	بيروت	البلد بكامله	ج

الجدول ٦- البرتيبات المؤسسة في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الدول	المؤسسات	النشرىمع	الملحاجات
-------	----------	----------	-----------

البرتيبات المؤسسة في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية،
التطبيق للمياه، وصياغة السياسات،
وتنسيق الأنشطة في مجال المياه،
وحفظ المياه الجوفية وتنميتها.

القانون رقم ٧ لعام ١٩٨٣
القانون رقم ١٢ لعام ١٩٨٠

مجلس الموارد المائية
البرتيبات المؤسسة في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية،
التطبيق للمياه، وصياغة السياسات،
وتنسيق الأنشطة في مجال المياه،
وحفظ المياه الجوفية وتنميتها.

وزارة الكهرباء والماء

الكويت

بناءً على مشاريع إصداراتها، بما في ذلك
مصالحتها وتنفيذها واستثمارها
محلية المياه وإصدار الرخص،
والجاء المجموع التطبيقية.

استخدام الأرض والمياه للزراعة
ومصائد الأسماك.

البحث والتطوير التطبيقي في مجال
الموارد المائية بالتعاون مع مجال
السلطات المعنية.

القانون رقم ٩٤ لعام ١٩٨٣

اللجنة العامة للزراعة
والشورة السمكية

معهد الكويت للرياحات العلمية

المرسوم السلطاني رقم
٨٥/٨٥ لعام ١٩٧٩

التطبيق للمياه وصياغة السياسات،
وتنقيب موارد المياه وإقرارها،
وتنسيق الأنشطة في مجال المياه،
واعتماد الترتيبات والأنظمة المستدامة
للمياه، وتنقيب موارد من الميزانية
لدىimas ومشاركة المياه، وتدرك
الريل العاملة وإعداد قاعدة بيانات
عن المياه.

مبانة إصدارات المياه المحلية
وتنقيبها، بما في ذلك أنشطة تحلية
المياه.

وزارة الكهرباء والماء

قطر

وزارة الشؤون البلدية
والزراعة

توفير مياه الري، وإصدار تراخيص
غير الري، ورصد المياه الجوفية
وتنميتها.

تنظيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية
فيما يتعلق بوسائل المياه.

المملكة العربية
ال سعودية

استثمار المياه الجوفية والمياه
السطحية وتنميتها وحفظها.

وزارة الزراعة والمياه

الجدول ٦ - (تابع)

الدور	المؤسسات	التشریع	الصلاحيات
المياه العاملة لتعديل المؤسسة العامة للمياه والبيئة	الخطط الرئيسية للمياه وتنفيذها، وسياسة السياست، ومعالجة المياه، والعادمة وتوزيعها لزراعه، وبناء محطات تحلية المياه وصيانتها وتشغيلها.	-	الخطط الرئيسية للمياه وتنفيذها، وسياسة السياست، ومعالجة المياه، والعادمة وتوزيعها لزراعه، وبناء محطات تحلية المياه وصيانتها وتشغيلها.